An-Najah University Journal for Law and Economics

مجلة جامعة النجاح للقانون والاقتصاد

Factors Driving Crimes Within the Kinship System in Jordanian Society: An Analytical Study from the Perspective of Administrative Governors in the Hashemite Kingdom of Jordan

Emad Mefleh Al-Khaled[1*], **Salim Ahmad Al-Qaisi**[2]

Type: Full Article. Received: 14th Feb. 2026, Accepted: 9th May. 2026

Accepted Manuscript, In press

Abstract: **Objective**: The study aimed to identify the factors driving the occurrence of crimes within the kinship system in Jordanian society, an analytical study from the perspective of administrative governors in the Hashemite Kingdom of Jordan. **Methodology**: The study followed the descriptive analytical method in analyzing the study questionnaire directed to administrative governors. **Study population and sample**: The study population and sample consisted of administrative governors, numbering (240) administrative governors, the study adopted a comprehensive survey. **Results**: The study reached several results, the most important of which is: The results showed that family disputes resulting from marriage and kinship, weak communication between relatives, and family disintegration contribute significantly to increasing the likelihood of crimes occurring within the kinship system. The study also revealed that the absence of elders in family dispute resolution leads to escalation of conflicts and their sometimes criminalization, underscoring the importance of the supervisory and social role of clans in maintaining familial and social equilibrium. It indicated that certain customs and traditions, such as notions of family honor and the prioritization of tribal customs over the law, justify or encourage criminal behavior among relatives. Furthermore, the weakening of religious and social deterrents contributes to the spread of aggression, reflecting the intertwining of cultural values with criminal behavior within the kinship system. **Conclusions** The study showed that financial hardship, poverty, inheritance disputes, and loans and debts among family members are major triggers for conflicts, sometimes escalating into crimes. Furthermore, class disparity within the same family increases feelings of injustice and motivates the commission of aggressive acts. **Recommendations**: The study recommended the following: launching awareness programs for families and individuals about the dangers of family conflicts and their impact on the stability of society, promoting the value of law and justice at the expense of tribal customs when resolving conflicts.

Keywords: Kinship System, Family Violence, Tribal Conflict, Social Cohesion, Crime Prevention, Peace and Justice (SDG 16).

العوامل الدافعة لوقوع الجرائم ضمن النسق القرابي في المجتمع الأردني "دراسة تحليلية من وجهة نظر الحكام الإداريين في المملكة الأردنية الهاشمية"

عماد مفلح الخالد[1*]، **سليم أحمد القيسي**[2]

تاريخ التسليم: (2026/2/14)، تاريخ القبول: (2026/5/9)

الملخص: الهدف: هدفت الدراسة الى التعرف على العوامل الدافعة لوقوع الجرائم ضمن النسق القرابي في المجتمع الأردني " دراسة تحليلية من وجهة نظر الحكام الإداريين في المملكة الأردنية الهاشمية"، **المنهج:** واتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي في تحليل استبانة الدراسة الموجهة الى الحكام الاداريين، **مجتمع وعينة الدراسة:** وتكون مجتمع وعينة الدراسة من الحكام الاداريين والبالغ عددهم (240) حاكم اداري حيث اتبعت الدراسة المسح الشامل، **النتائج:** وتوصلت الدراسة الى العديد من النتائج أهمها: أظهرت النتائج أن الخلافات الأسرية الناتجة عن الزواج والمصاهرة، وضعف التواصل بين الأقارب، والتفكك الأسري، تساهم بشكل ملحوظ في زيادة احتمالية وقوع الجرائم ضمن النسق القرابي. كما تبين أن غياب دور كبار العائلة في فض النزاعات يؤدي إلى تصعيد النزاعات وتحولها أحيانًا إلى سلوك إجرامي، ما يؤكد أهمية الدور الرقابي والاجتماعي للعشائر في حفظ التوازن الأسري والاجتماعي، **الاستنتاجات**: أشارت الدراسة إلى أن بعض الأعراف والتقاليد، مثل مفاهيم الشرف العائلي وتغليب الأعراف العشائرية على القانون، تعمل على تبرير أو تشجيع الجرائم بين الأقارب. كما أن ضعف الوازع الديني والاجتماعي يسهم في انتشار العدوانية، مما يعكس تداخل القيم الثقافية مع الجرائم في النسق القرابي، تبين أن الضائقة المالية والفقر والخلافات حول الميراث، بالإضافة إلى القروض والديون بين أفراد العائلة، تمثل محفزات رئيسية للصراعات وتحولها أحيانًا إلى جرائم. كما أن التفاوت الطبقي داخل الأسرة الواحدة يزيد من شعور الغبن ويحفز على ارتكاب أفعال عدوانية، **التوصيات:** واوصت الدراسة بما يلي: إطلاق برامج توعية للأسر والأفراد حول مخاطر النزاعات الأسرية وأثرها على استقرار المجتمع، تعزيز قيمة القانون والعدالة على حساب الأعراف العشائرية عند حل النزاعات.

الكلمات المفتاحية: النسق القرابي، العنف الأسري، النزاع القبلي، التماسك الاجتماعي، الوقاية من الجريمة، السلام والعدالة (SDG 16).

1 PhD Program in Sociology, Faculty of Graduate Studies, Mutah University, Karak, Jordan.
2 Department of Sociology, Faculty of Graduate Studies, Mutah University, Karak, Jordan.
* Corresponding Author: 8202216110234@mutah.edu.jo

1 برنامج دكتوراه علم الإجتماع، كلية الدراسات العليا، جامعة مؤتة، الكرك، الأردن.
2 قسم علم الإجتماع، كلية الدراسات العليا، جامعة مؤتة، الكرك، الأردن.
* الباحث المراسل: 8202216110234@mutah.edu.jo

المقدمة

لطالما أثارت الجريمة اضطرابات في المجتمعات عبر التاريخ، مُزعزعةً الأمن ومُؤثرةً على كيفية تواصل الناس ورغم أن الحكومات اليوم تُسنّ قوانين وتُنشئ هيئاتٍ لتوجيه السلوك، فإن بعض الأفعال غير القانونية تعود جذورها إلى روابط أقدم، كتلك المتجذرة في الأنساب أو الروابط القبلية. لنأخذ الأردن مثالاً. هناك، تُشكّل الروابط العائلية هوية الفرد ومكانته ومع ذلك، قد تشتدّ روابط النسق القرابي أحيانًا، مُشعلةً نزاعاتٍ تتطور إلى عنف داخل النسق القرابي، مُزعزعةً السلام بين الامن المجتمعي (الزعبي، 2021).

ولا تقتصر الجريمة على مُخالفة القوانين فحسب، بل ترتبط بكيفية فهم الناس للقواعد من منظورٍ في كتب المحاكم، ومن منظورٍ آخر في الحياة اليومية يُشير منطق المحاكم إلى أن الفعل يُصبح جريمةً عندما يُحظر ويُعاقب عليه بعد المحاكمة لكن المجتمع غالبًا ما ينظر إلى هذه الأفعال على أنها نتاج أنماطٍ أعمق كمعارف، ومكان السكن، والفرص المُتاحة حيث تُؤثر الثقافة في السلوك أحيانًا أكثر من القوانين. في الأردن، جذور العائلة عميقة. الانتماء إلى جماعةٍ له أهميةٌ بالغة. تُشكّل العشائر ركائز أساسية، فهي تُقدّم العون والأمان والهوية المُشتركة (القماز وخلدون، 2021).

تشكل روابط النسق القرابي خيوطًا خفية تربط المجتمعات ببعضها ومع ذلك، تقوم العشائر بدورين أحدهما يحمي، والآخر يُشعل التوتر داخل النسق القرابي، مما يفسح المجال للجريمة المتجذرة في النسق القرابي. فعندما تنشب الخلافات بين الأقارب، كأبناء العمومة أو الأقارب المقربين، قد يتفاقم الأمر إلى هجمات جماعية، أو عمليات قتل، أو حتى أعمال انتقامية، مما يميز هذه الأفعال عن الجرائم الفردية على مستوى النسق القرابي (المعايطة والعساسفة، 2021).

وغالبًا ما ترتبط الجرائم في الأردن بالروابط الأسرية أو العشائرية، لا سيما في حالات القتل والشجارات، نظرًا لتأثير الشرف والكبرياء والثأر العميق على السلوك ولهذا السبب، قد لا تكون القوانين كافية في بعض الأحيان ما لم يتدخل مسؤول سريعًا لمنع تفاقم الأمور ضمن النسق القرابي فبدلًا من الاعتماد على المحاكم فقط، قد تلجأ أفراد العشيرة إلى كبار السن أو الزعماء ذوي النفوذ في عشائرهم ورغم وجود أنظمة رسمية، إلا أنها لا تتناسب دائمًا مع الطريقة التي يُسوّى بها الخلافات في الواقع فالأهم ليس ما تنص عليه القوانين فحسب، بل من يملك النفوذ عند تصاعد التوترات (القماز وخلدون ، 2021).

ومن هنا، تبرز أهمية هذه الدراسة التي تسعى إلى تحليل العوامل الدافعة لوقوع الجرائم ضمن النسق القرابي في المجتمع الأردني .وتنبع أهميتها من كونها تسعى إلى تحديد البعد الرسمي، ممثلًا في آراء الحكام الإداريين، الذين يمثلون الذراع التنفيذي للدولة في إدارة المحافظات ويتحملون مسؤولية مباشرة عن حفظ الأمن والنظام.

حيث أن الدراسة الحالية لا تسعى فقط إلى تحديد العوامل الاجتماعية أو الاقتصادية أو الثقافية التي تدفع الأفراد إلى ارتكاب الجرائم داخل نسقهم القرابي، بل تهدف أيضاً إلى الكشف عن أوجه التباين أو التلاقي بين تصورات الحكام الإداريين لهذه العوامل. ومن شأن هذه المقارنة أن تسهم في صياغة سياسات وقائية متوازنة تراعي خصوصية المجتمع الأردني، وتحقق في الوقت ذاته مبدأ سيادة القانون.

ومع ارتفاع معدلات البطالة وتفاقم الضغوط المالية، تزداد حدة التوترات ضمن النسق القرابي ولا تزال الولاءات في النسق العشائري مؤثرة في بعض المناطق، مما يزيد الضغط وعندما تختلط هذه القوى، يُمكن أن تتحول النزاعات داخل النسق القرابي إلى نزاعات خطيرة بسهولة أكبر إن فهم الأسباب الجذرية ليس مجرد عمل أكاديمي، بل يُلبي احتياجات حقيقية ناجمة عن تغير الظروف في جميع أنحاء البلاد كما يُسهم هذا النوع من البحث في سدّ الثغرات في الدراسات الحالية في الوقت نفسه، تظهر أفكارٌ من شأنها أن ترشد القادة نحو مجتمعات أكثر أماناً ويزداد السلام بين المواطنين عندما تستند الاستجابات إلى الأدلة (الموسى، 2025).

مشكلة الدراسة

على الرغم من الجهود التشريعية والمؤسسية التي تبذلها المملكة الأردنية الهاشمية في سبيل تعزيز سيادة القانون وضبط الجرائم، لا تزال الجرائم الواقعة ضمن النسق القرابي تشكل إشكالية مركّبة تتجاوز البعد القانوني الصرف، لتتداخل مع منظومة من الدوافع الاجتماعية والثقافية والاقتصادية التي تسهم في إنتاج هذا النمط من الجرائم واستمراره. وتكمن خطورة هذه الجرائم في ارتباطها بدوافع متجذرة في البنية القيمية للمجتمع، مثل مفاهيم الشرف، والولاء العشائري، والثأر، وحماية المكانة الاجتماعية، الأمر الذي يجعلها أكثر تعقيداً من حيث المعالجة القانونية، إذ لا يكفي الردع التشريعي وحده لإحتوائها أو الحد من تكرارها.

وتتبلور إشكالية الدراسة في التساؤل حول مدى قدرة ونجاعة التشريعات الأردنية القائمة على معالجة هذه الدوافع الكامنة وراء الجرائم ضمن النسق القرابي، وليس فقط التعامل مع نتائجها الظاهرة. فبينما تسعى القوانين إلى فرض الردع العام والخاص من خلال العقوبات والإجراءات القانونية، إلا أن هذه التشريعات قد تصطدم أحيانًا ببنية اجتماعية تقليدية تعيد إنتاج الجرائم استناداً إلى مبررات ثقافية أو عرفية، ما يضعف من فاعلية النصوص القانونية ويحدّ من قدرتها على تحقيق الردع الحقيقي، كما تبرز المشكلة في وجود فجوة معرفية في الأدبيات السابقة، حيث ركزت العديد من الدراسات على دور العشيرة والنزاعات الاجتماعية بشكل عام، دون التعمق في

تحليل العلاقة بين الدوافع الحقيقية لارتكاب الجرائم ضمن النسق القرابي ومدى كفاية الأطر التشريعية الأردنية في معالجتها من وجهة نظر الحكام الإداريين، الذين يمثلون حلقة وصل بين السلطة التنفيذية والواقع الاجتماعي. وعليه، فإن هذه الدراسة تسعى إلى استكشاف هذه العلاقة الجدلية بين الدوافع الكامنة وراء الجريمة وفعالية التشريعات في معالجتها وزجرها، بما يسهم في تقديم فهم أكثر شمولًا لهذه الظاهرة، ويدعم تطوير سياسات قانونية وإدارية أكثر تكاملًا وملاءمة للواقع الاجتماعي الأردني..

السؤال الرئيسي: ما هي العوامل الدافعة لوقوع الجرائم ضمن النسق القرابي في المجتمع الأردني من وجهة نظر الحكام الإداريين في المملكة الأردنية الهاشمية؟

الأسئلة الفرعية

ما العوامل الاجتماعية التي تساهم في وقوع الجرائم بين الأقارب (النسق القرابي) في المجتمع الأردني؟

ما العوامل الثقافية والقيمية المرتبطة بالعادات والتقاليد التي تعزز أو تبرر ارتكاب الجرائم ضمن النسق القرابي؟

ما العوامل الاقتصادية التي تدفع الأقارب (النسق القرابي) إلى ارتكاب جرائم ضد بعضهم البعض؟

ما الإجراءات الإدارية التي تحد من قدرة الأجهزة الرسمية على معالجة الجرائم داخل النسق القرابي بفاعلية؟

الاطار النظري

في الأردن، يشكّل النسق القرابي جزءًا كبيرًا من الحياة اليومية، بل وحتى السياسة. ولأن هذه الروابط عميقة، غالبًا ما تتبع التصرفات تقاليد عريقة قائمة على الاحترام والسمعة وعند نشوب الخلافات، يتدخل الحكام الإداريون إلى جانب شخصيات حكومية لإيجاد أرضية مشتركة قبل اللجوء إلى المحاكم وقد يكون لهذه الحوارات غير الرسمية وزن أكبر من الأحكام الرسمية في بعض الحالات ولا يُنظر إلى الخطأ دائمًا على أنه مجرد خرق للقوانين، بل قد يُنظر إليه على أنه أداء واجب تجاه العشيرة. وتعتمد النتائج بشكل أقل على القوانين، وأكثر على ما تراه العشائر مُعيدًا للتوازن فيما بينها (بلعمري، 2023).

يتشكل سلوك الأفراد ضمن النسق القرابي تحت تأثير العشيرة أحيانًا بالدعم، وأحيانًا أخرى بالدفع وتُشعل هذه الضغوط توترات، تتفجر أحيانًا إلى أعمال غير قانونية، إما بانتقام فرد أو بتدخل جماعات، كالضغط على الضحايا أو إخفاء ما حدث، في الأردن، تُشير الوثائق الحكومية ومنظمات حقوق الإنسان إلى ثغرة لا تظهر جميع الجرائم المتعلقة بالنسق القرابي في سجلات الجرائم الرسمية، إذ غالبًا ما تُسوّى الأمور وفقًا للعادات المحلية ونتيجة لذلك، يصبح التتبع معقدًا، والفهم أصعب، وتضيع الحقيقة، وتستمر الدوائر القديمة في الدوران (الكحلوت وآخرون، 2024).

تُظهر دراسة الصرايرة والحوراني (2025) انه لا تزال القبائل تتمتع بنفوذ كبير داخل المجتمعات الأردنية حتى اليوم وإنها لا تُعامل كتقليد عريق، بل كنظام دعم حيوي. فعندما يشتدّ الضغط، يلجأ الناس إلى روابطهم الأسرية التي توفر لهم المأوى والتوجيه، بل وحتى الحكم. وتُشكّل هذه الشبكات كيفية رؤية الأحداث واتخاذ القرارات، لا سيما عند تصاعد التوترات. ولأن القنوات الرسمية غالبًا ما تقف على الحياد، فإن الحلول تُطرح من خلال الممارسات المتوارثة. وتحلّ هذه الأساليب محلّ المحاكم، إذ تُفضي إلى حوارات مغلقة. ومع مرور الوقت، قد تُؤجّج هذه الحلول غير الرسمية الخلافات المتكررة بدلًا من إنهائها. وفي بعض الحالات، ينزلق السلوك إلى مناطق أكثر خطورة لمجرد غموض المساءلة. فما يبدأ كحماية قد يُصبح أحيانًا جزءًا من المشكلة.

وفي السياق المؤسسي، أوضحت دراسة العودات (2025) أن مكتب شؤون القبائل يُسهم في منع الاضطرابات بالتدخل المبكر، من خلال الحوار والوساطة في النزاعات وتطبيق الاتفاقيات التقليدية. وبفضل هذه الجهود، غالبًا ما تبقى المجتمعات أكثر هدوءًا، مما يدعم بدوره التوازن السياسي الأوسع. يرتبط جزء كبير من التغير الملحوظ في الاستقرار بهذا التأثير. ويبرز بشكل خاص كيف تدعم الأساليب غير الرسمية الأنظمة الحكومية في معالجة النزاعات. مع ذلك، قد يُقلل الاعتماد على هذه الأساليب من فرص لجوء الناس إلى الحلول القضائية، مما يثير تساؤلات حول كيفية تفاقم الجرائم أو إدارتها داخل الشبكات الأسرية، بعيدًا عن القانون العام.

ومن منظور تفسيري نوعي، تناولت دراسة الكايد والسوالقة (2025) في الظروف الاجتماعية المحيطة بالشباب الذين يرتكبون أو يحاولون ارتكاب جرائم قتل. يلعب تفكك الأسرة دورًا في ذلك، فعندما تنهار البيوت، يشعر الأطفال بقلة الرقابة. وتزيد المشاكل المالية من الضغط النفسي، مما قد يدفع السلوك نحو الإيذاء. كما أن الصداقات المتوترة تجذب المراهقين أكثر، وتغذي العدوانية تدريجيًا. تتراكم هذه العوامل معًا، لتشكل احتمالية لجوء الشخص إلى العنف. ويبرز بشكل خاص كيف تسمح العادات القديمة ضمنيًا باستخدام القوة أثناء النزاعات. غالبًا ما تدعم الروابط القبلية وصلات الدم هذه الأنماط دون التصريح بذلك صراحةً. لهذا السبب، يصبح فهم التقاليد الأسرية أمرًا أساسيًا عند التساؤل عن أسباب وقوع الجرائم.

أما دراسة عيروط (2025) تشير إلى البطالة وضعف فرص الالتحاق بالمدارس كعوامل رئيسية. فقلة فرص التعلم، وتراجع الثقة في المحاكم، كلها عوامل تُضعف احترام القواعد. وبالتالي، يزداد التسامح، لا سيما تجاه الأفعال التي تُعتبر

خروجًا عن الأعراف. وعندما يشعر الناس بعدم موثوقية الأنظمة، يلجؤون إلى مصادر أخرى للأمان. وغالبًا ما تسد الروابط الأسرية أو القبلية هذا الفراغ. وتنتقل النزاعات التي كانت تُحل سابقًا عبر المحاكم إلى الدوائر الشخصية. وتتحول الثقة من المؤسسات إلى الروابط العائلية. ويجد العدل مسارًا مختلفًا عندما تُغلق الأبواب.

وفي تحليل كمي شامل، قدمت دراسة العبادي (2024) قراءة للواقع الإجرامي خلال الفترة (2018–2022) حيث أنه في منتصف العقد، بدأت تظهر مؤشرات على اضطرابات أعمق. وبرزت الضغوط الاقتصادية، المرتبطة ارتباطًا وثيقًا بارتفاع معدلات الجريمة في المدن. واتسعت الفجوات الاجتماعية بوتيرة مماثلة تقريبًا، مما ساهم في ظهور اتجاهات يصعب على الخبراء تجاهلها. وحيثما فقدت أنظمة الدولة ثقة الجمهور، اتجه الناس إلى مصادر أخرى، وغالبًا ما انطووا على أنفسهم. وتعززت الروابط الأسرية عندما بدت القنوات الرسمية بعيدة أو غير فعالة. ولم تعد الروابط القبلية مجرد آثار بالية، بل أصبحت أدوات فعالة لحل النزاعات وتحقيق الأمان. لم تحل هذه الشبكات محل أجهزة إنفاذ القانون بشكل كامل، لكنها شكلت كيفية تجاوزها أو استخدامها. وبمرور الوقت، تغيرت خطوط الولاء، مُغيرةً بهدوء مراكز القوة في الصراعات اليومية. وظهرت أنماط تُبين أن لمن ترتبط بهم أهمية أكبر في أحياء معينة. وعكست بيانات الجريمة هذه التحولات، طبقة تلو الأخرى. وتآكلت الثقة ببطء، ثم ظهرت فجأة في تغيرات سلوكية على مستوى البلاد. وأصبحت العلاقات بمثابة دروع بطرق نادراً ما تُغطيها الإحصاءات بشكل كامل. وأوضحت الأرقام أمراً واحداً: أن التحالفات الشخصية ملأت الفراغات التي تركتها المؤسسات.

خارج الأردن، ولكن على الرغم من ارتباطها نظرياً، أظهر عمل الكفارنا لعام 2022 حول أنظمة الأسرة في المدن كيف أن الولاء بين الأقارب قوي، حتى عندما تُوجه التقاليد القديمة معظم التفاعلات - فالزواج لا يزال يُشكل التحالفات أيضاً. والجدير بالذكر أن الروابط الأسرية تتجاوز صلة الدم؛ فهي بمثابة قواعد غير مرئية تُشكل الأفعال، فتجمع الناس أحياناً، وتُؤجج النزاعات أحياناً أخرى. وتُضيف هذه الرؤى عمقاً لكيفية تفسيرنا للأنماط الإجرامية المرتبطة بهذه الجماعات المترابطة.

كما قدّمت دراسة أحمد وبوصبيعات (2021) فكرة شاملة حول كيفية تأثير المجتمع في الجريمة. فبدلاً من إلقاء اللوم على سبب واحد فقط، أوضحت الدراسة كيف تتداخل الحياة الأسرية، والوضع المالي، والمعتقدات المشتركة لتؤثر في الأفعال التي تُعتبر خاطئة. ولأن كل شيء مترابط بطرق معقدة، فإن الاكتفاء بجزء من الصورة يُغفل الكثير. هذا التعقيد هو ما يُبرر استخدام هذا البحث لعدة زوايا في آن واحد.

بنظرة سريعة على السلوكيات المنحرفة، وجدت دراسة سحويل والخزاعي (2021) ضعفًا في الرقابة المنزلية، وبطالة، إلى جانب تفكك العلاقات الأسرية المرتبط ارتباطًا وثيقًا بتعاطي المخدرات، فضلًا عن ازدياد الجرائم المتعلقة بالمخدرات. ما الذي يبرز هنا؟ عندما تضعف الروابط الأسرية، يضعف النظام المحيط بها أيضًا، وقد يتفاقم هذا الوضع إذا بدأت قواعد القرابة بالانهيار. أما دراسة المعايطة والعساسفة (2021) استندت في عملهما إلى فكرة هيرشي: العلاقات الشخصية الأقوى تعني وقوع جرائم أقل. غالبًا ما تعمل الروابط القوية من خلال الأقارب أو الجيران كحراس صامتين يُبقون المشاكل تحت السيطرة. مع ذلك، فإن الاعتماد المفرط على هذه الأنظمة ينطوي على مخاطر، فقد يدفع بالمشاكل الخطيرة إلى الخفاء بدلًا من حلها.

بالنظر إلى الأدلة من زاوية مختلفة، تظهر أنماط توضح كيف تتشكل الجريمة في الأردن من خلال روابط متشابكة - أنماط اجتماعية، وحياة أسرية، وثقافة. تؤثر شبكة الأسرة في اتجاهين: فهي أحيانًا تحافظ على تماسك المجتمع، وتوفر المأوى والتوجيه. وفي أحيان أخرى، تُشكل كيفية تفاقم النزاعات أو انحسارها خارج نطاق القضاء. من هذا المنظور، تُضفي مراقبة المسؤولين الذين يتعاملون مع التوترات المحلية وضوحًا أكبر. إذ تكشف رؤيتهم عن دوافع ارتكاب المخالفات داخل الجماعات المترابطة. إن فهم دورهم يفتح آفاقًا لفهم القوى الخفية المؤثرة.

منهجية الدراسة

تألفت مجتمع الدراسة من 250 من الحكام الإداريين في المملكة الأردنية الهاشمية، استنادًا إلى بيانات صادرة عن وزارة الداخلية. وقد ساهمت وثائق، مثل تقارير الوزارة وسجلات مديرية الأمن العام، في دعم النتائج.

نظرا لطبيعة مجتمع الدراسة وتباعده مكانياً في محافظات المملكة، تم اختيار مجموعة من 250 من الحكام الاداريين قصداً لتمثيل مختلف المناطق. وباستخدام اسلوب المسح الشامل واعتماد نموذج جوجل، قام الباحث بتطوير استبانة رقمية ونشره عبر القنوات الرسمية. واستمر التواصل لمدة أربعة أسابيع كاملة، ليصل إلى كل فرد في هذه المجموعة المختارة. توالت الردود تدريجياً حتى وصلت إلى 240 رداً - أي أن الجميع تقريباً شارك في الاستطلاع. وقد وفرت هذه النتيجة، الثابتة والمتينة، أساساً كافياً لتحقيق ما يهدف إليه المشروع من كشف.

تم تطبيق اختبار الثبات على البيانات التي تم جمعها من أفراد عيّنة الدّراسة، وتم التطبيق باستخدام معامل (كرونباخ ألفا)، حيث عدّت القيم لهذا الاختبار مقبولة إن تجاوزت قيم الاختبار (0.7)، وما دون هذه القيمة يعدّ غير مقبول (Sekaran and Bougie,2016) ويوضح الجدول ادناه لتي

تم التوصل إليها نتيجة تطبيق الاختبار، وكانت حسب جدول أدناه النتائج لكل متغيّر وأبعاده على النحو الآتي:

جدول (1): معاملات الثبات لأداة الدّراسة.

الأبعاد	عدد الفقرات	معامل الثبات
العوامل الاجتماعية	6	.859
العوامل الثقافية والقيمية	6	.849
العوامل الاقتصادية	6	.844
الإجراءات الإدارية	6	.840

عرض نتائج الدراسة وتحليلها

وصف متغيّرات الدّراسة

تم احتساب المتوسطات الحسابية والترتيب لإجابات عيّنة الدّراسة عن متغيّرات الجزء الخاص في أداة الدّراسة العوامل الدافعة لوقوع الجرائم ضمن النسق القرابي في المجتمع الأردني، ثم لفقرات كل بُعد، ويبيّن الجدول (2) المتوسطات الحسابية والترتيب لإجابات المبحوثين.

جدول (2): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والترتيب لمتغيرات الدراسة.

رقم البُعد	الأبعاد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	المستوى
1	العوامل الاجتماعية	3.93	.414	1	مرتفع
2	العوامل الثقافية والقيمية	3.84	.526	3	مرتفع
3	العوامل الاقتصادية	3.85	.486	2	مرتفع
4	الإجراءات الإدارية	3.62	.622	4	متوسط

تصدّرت العوامل الاجتماعية القائمة، مسجلةً 3.93 نقطة في المتوسط، مع تباين قدره 0.414، ما يُشير إلى مدى ارتباط الجريمة بالبيئة المحيطة. ولا يقتصر تشكيل السلوك على الروابط الأسرية فحسب، بل تُؤثر توقعات الأقران، إلى جانب العداوات القديمة والولاءات الجماعية المتأصلة في شبكات القرابة الأردنية. وقد أشارت نتائج سابقة إلى أن المجتمعات غير المتوازنة تميل إلى إثارة المزيد من النزاعات، بل وحتى الأعمال غير القانونية. ورغم اختلاف الآراء، إلا أن معظمها يُقرّ بتأثير هذه العوامل، وهو ما يتضح من التباين المتوسط بين الإجابات. وتعود بعض الاختلافات إلى مواجهات شخصية، ما يُؤدي إلى تغيير طفيف في وجهات النظر.

وجاءت العوامل الاقتصادية في المرتبة الثانية، مسجلةً 3.85 نقطة في المتوسط، مع تباين طفيف حولها عند 0.486. ويرى الناس أن الصعوبات المالية، كالبطالة أو انعدام الدخل أو ضغوط الحياة اليومية، تُشكل دافعًا حقيقيًا لارتكاب أعمال غير قانونية. وعند النظر إلى المجتمعات ذات الروابط الأسرية، تبرز أهمية هذه المصاعب المادية، إذ يُمكن أن تُفاقم التوترات بين الأقارب أو الجيران. جاءت الثقافة والمعتقدات في المرتبة الثانية مباشرةً، مسجلةً 3.84، مع تباين أكبر في درجاتها (بفارق 0.526). يشير هذا التباين الواسع إلى عدم اتفاق الجميع بالتساوي حول مدى تأثير العادات القديمة، والمبادئ المشتركة، أو احترام التراث في تشكيل السلوك داخل الشبكات القبلية. قد تفسر الاختلافات بين المناطق، أو التفاوت في التمسك بالمعايير الموروثة، سبب هذا التباين الكبير في الآراء. ورغم أن التقاليد أقل أهميةً من الضغوط الاقتصادية، إلا أنها لا تزال تتمتع بنفوذ ملحوظ.

أما المرتبة الرابعة فكانت من نصيب الإجراءات الإدارية، مسجلةً 3.62 بفارق 0.622. هذه الإجراءات، التي تتشكل وفقًا لكيفية تعامل المسؤولين مع الأوراق والقواعد، تجعل تطبيق القانون أكثر صعوبة. ونتيجةً لهذا الوضع، يميل الناس أكثر إلى تسوية النزاعات عبر شبكاتهم العائلية بدلًا من المحاكم.

إجابات أسئلة الدراسة

السؤال الأول: ما العوامل الاجتماعية التي تساهم في وقوع الجرائم بين الأقارب (النسق القرابي) في المجتمع الأردني؟

تم احتساب المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية لفقرات السؤال الأول كما هو مبين ادناه:

جدول (3): المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، والترتيب، لفقرات السؤال الأول.

الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	ترتيب الفقرة	المستوى
6	غياب دور كبار العائلة في حل النزاعات بين الأقارب يؤدي إلى تفاقمها وتحولها إلى جرائم.	4.28	.662	1	مرتفع
5	السلوك غير السوي لبعض أفراد العائلة يسهم في خلق بيئة خصبة للعنف ضمن النسق القرابي.	4.18	.492	2	مرتفع
4	التفكك الأسري وفقدان الضبط الاجتماعي يؤدي إلى ارتفاع الجرائم ضمن النسق القرابي.	4.15	.736	3	مرتفع
2	يؤدي انتشار العنف داخل الأسرة إلى إعادة إنتاج أنماط عدوانية تمتد إلى العلاقات القرابية الأوسع.	3.90	.565	4	مرتفع
1	تسهم الخلافات الأسرية الناتجة عن الزواج والمصاهرة في تصاعد التوتر داخل النسق القرابي وتحولها أحياناً إلى سلوك جرمي.	3.57	.820	5	متوسط
3	ضعف التواصل الأسري بين الأقارب يزيد من احتمالية وقوع الجرائم ضمن النسق القرابي.	3.51	.797	6	متوسط

حصلت معظم المشاركات على تقييمات عالية، مما يشير إلى إدراك الناس لكيفية تأثير العوامل الاجتماعية على السلوكيات داخل الشبكات العائلية. دقق الحكام الاداريون في العوامل التي تدفع الفرد إلى ارتكاب الجريمة من خلال الروابط الأسرية. وتكررت الدرجات العالية في القائمة، مما يدل على إدراك الضغوط الخارجية. ويبرز بشكل خاص التركيز على ديناميكيات المجتمع عند تصاعد التوترات. تكشف اتجاهات التقييم عن الاهتمام بالعلاقات التي تؤثر على النتائج الضارة. وتُظهر أنماط ملحوظة ربط الحكام الاداريون بين الظروف المحيطة والأفعال غير القانونية بين الأقارب.

برزت فكرة أن تجاهل كبار العشيرة في العائلة عند تسوية النزاعات الأسرية غالباً ما يدفع هذه القضايا نحو الجريمة - بمتوسط 4.28، وفارق 0.662. يشير هذا الرقم إلى أن معظم الاشخاص يرون في كبار السن من الأقارب حمايةً أساسيين ضد العنف داخل الأسر. عادةً ما يكون زعماء العشائر، الذين عاشوا لفترة كافية ليدركوا كيفية تصاعد التوترات، هم من يتدخلون لتهدئة الأوضاع في جميع أنحاء الأردن. ويُظهر وجودهم مدى عمق تأثير التقاليد على حفظ السلام اليومي هنا.

مع ذلك، لا يتفق الجميع تمامًا على مدى فعالية دور الحكام الاداريون إذ يشير التباين البالغ 0.662 إلى نتائج متفاوتة تبعًا للمنطقة أو الشخصية. فبعضهم يتمتع بنفوذ أكبر من غيرهم عندما تُثار النقاشات على موائد الطعام. هنا، يتفق الحكام الاداريون على أن التأثيرات الاجتماعية بالغة الأهمية فيما يتعلق بالجريمة في الأسر الأردنية. ليس هذا فحسب، بل يشيرون إلى الثقافة والروابط الأسرية وعادات المجتمع كمفاتيح للوقاية. ما هو الأمر الأبرز؟ يجب أن يكون للحكام الاداريون رأي أكبر في النزاعات. إلى جانب ذلك، يُحدث الحوار المفتوح كما أن السلوكيات التي تخالف الأعراف تحتاج إلى اهتمام أيضًا. ولا يمكن تجاهل حالات تفكك الأسر. وفوق كل ذلك، يُعدّ وقف العنف المنزلي أمرًا لا غنى عنه إذا كان الهدف هو خفض معدلات الجريمة.

السؤال الثاني: ما العوامل الثقافية والقيمية المرتبطة بالعادات والتقاليد التي تعزز أو تبرر ارتكاب الجرائم ضمن النسق القرابي؟

تم احتساب المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية لفقرات السؤال الثاني كما هو مبين ادناه:

جدول (4): المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، والترتيب، لفقرات السؤال الثاني.

الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	ترتيب الفقرة	المستوى
11	ضعف الوازع الديني والاجتماعي يؤدي إلى انتشار السلوك العدواني بين الأقارب.	4.44	.604	1	مرتفع
10	مفهوم "الشرف العائلي" يدفع الأقارب إلى ارتكاب جرائم ضمن النسق القرابي.	4.11	.638	2	مرتفع
7	الأعراف والعادات التقليدية التي تبرر الانتقام تساهم في استمرار الجرائم ضمن النسق القرابي.	3.98	.634	3	مرتفع
8	سيادة ثقافة القوة والهيمنة تجعل العنف وسيلة مباحة لحل الخلافات ضمن النسق القرابي	3.79	.683	4	مرتفع
12	غلبة المفهوم العائلي على القانون تشجع على حل القضايا بالإنتقام بدلاً من القضاء.	3.37	1.086	5	متوسط
9	تغليب الأعراف العشائرية على القانون يشجع على حل النزاعات بوسائل انتقامية ضمن النسق القرابي.	3.37	.919	6	متوسط

من بين جميع الإجابات، تُبرز الإجابة الرابعة آراء الحكام الاداريون حول العادات الراسخة المرتبطة بتقاليد الأسرة في الأردن. فالثقافة تُؤثر في السلوكيات أكثر مما يتوقعه البعض. ومن وجهة نظرهم، تُبرر المعتقدات القديمة أحيانًا أفعالًا مؤذية داخل الدوائر الأسرية الضيقة. يُقدم كل صف متوسط الدرجات، ومدى تباين الإجابات، بالإضافة إلى ترتيبها حسب الأهمية. تُظهر هذه الأرقام مدى تأثير التقاليد في توجيه الخيارات الخاطئة داخل العشيرة. يزداد الوعي عندما تظهر أنماط واضحة في جميع الإجابات. ما يبرز ليس مجرد الرأي، بل الوزن المُقاس لكل فكرة.

جاءت معظم الإجابات قوية، مما يُظهر أن الحكام الاداريون يرون الثقافة والقيم عنصرين أساسيين في تفسير أسباب وقوع الجرائم المرتبطة بالنسق القرابي للعادات أهمية بالغة هنا، إذ يعتقد الكثيرون أنها تُؤثر بشكل غير مباشر في سلوك الأفراد ضمن النسق القرابي، حتى وإن لم يكن ذلك واضحًا للوهلة الأولى. تُحرف بعض العادات القديمة لتُصبح مبررات لإيذاء بعضنا البعض، خاصة ضمن النسق القرابي.

تُشير الإجابات إلى أن هذه الفكرة متأصلة، فالتقاليد ليست مجرد ضجيج في الخلفية، بل تُغذي الخيارات، بما فيها الخيارات القاسية. المعتقدات المتوارثة ليست محايدة، بل تُوجه السلوكيات، وأحيانًا نحو العنف.

تصدرت القائمة عبارةٌ تُشير إلى ضعف الضوابط الدينية والاجتماعية التي تُؤجّج العدوان ضمن النسق القرابي، حيثُ سجّلت متوسطًا قدره 4.44 مع تباين طفيف - بفارق 0.604 فقط عن القيمة المُثلى. من الواضح أن الناس يرون في الإيمان والأعراف المشتركة قوى خفية تُشكّل سلوك الأفراد ضمن النسق القرابي، وعندما تتلاشى هذه القوى، تتسلل الأعمال العنيفة بسهولة أكبر، وتعود الخلافات مرارًا وتكرارًا. تُشير هذه النظرة إلى أن التعليم وأنظمة المعتقدات بمثابة أدلة ثابتة تُحافظ على انضباط السلوك في جميع الروابط الأسرية. ولأن الأرقام لم تتغير كثيرًا، بدا أن معظمهم مُتفقون على أن الحدود الأخلاقية تُشكّل نوعًا من الدرع، درعًا يكبح العنف بهدوء. وقلّما شكّك أحد في أهميتها.

في البداية، احتلت النقطتان الأخيرتان المركزين الخامس والسادس. تناولت إحداهما كيف أن تغليب الأفكار الأسرية على القواعد القانونية يدفع الناس إلى تصفية حساباتهم شخصيًا بدلًا من اللجوء إلى المحاكم. أما الأخرى، فقد نظرت في إعطاء الأولوية للعادات القبلية على القوانين، مما يؤدي إلى أعمال انتقامية داخل الأسر الممتدة. وبلغ متوسطهما 3.37، مع تباين قدره 1.086 و0.919. اتفق معظم الناس على أن تجاوز العادات للقانون الرسمي يُغذي النزاعات المستمرة والأعمال غير القانونية. ومع ذلك، تباينت الإجابات هنا بشكل أكبر من غيرها، مما يُشير إلى تفاوت في التعرض للواقع. ربما تختلف أنظمة الحكم المحلية، وربما تتغير الأوضاع الاجتماعية في الأردن. ففي بعض المناطق، تُهيمن العادات القديمة بقوة أكبر، وفي مناطق أخرى، يكون تأثيرها أقل. ومن المرجح أن هذه الفجوات في التجارب قد شكلت هذه الاستجابات.

أما متوسط الدرجات البالغ 3.84، فيُظهر مدى تأثير الثقافة والمعتقدات الشخصية على السلوكيات داخل الشبكات العائلية. ليس من المستغرب أن الأعمال المرتبطة بالقرابة نادرًا ما تحدث دون تأثيرات خلفية كالعادات الراسخة أو مفاهيم الكرامة. يبدو أن التقاليد هي السائدة هنا، فغالبًا ما تُطغى سلطة الأسرة على الضوابط الأخلاقية للدين أو المجتمع. وبسبب هذا المزيج، يجد الخطأ مساحةً للنمو. بدلًا من معالجة الأعراض فقط، يجب أن تصل الحلول إلى أنظمة المعتقدات أيضًا، وليس فقط إلى العقول والأنماط الاجتماعية. يُساعد تعليم أساسيات القانون، وكذلك التعلّم الديني، لكن بناء السلام هو الأهم عند تسوية النزاعات. وحتى في هذه الحالة، تستحق الجوانب الإيجابية من التراث الحماية، فهي تُحافظ على تماسك المجتمعات. ينبغي أن تكمن هذه الحقيقة وراء كل خطوة سياسية: إن معالجة الجرائم المرتبطة بالعشائر تعني مواجهة العادات والأخلاق والقواعد غير المكتوبة، بالإضافة إلى آثارها الممتدة عبر الأحياء.

السؤال الثالث: ما العوامل الاقتصادية التي تدفع الأقارب (النسق القرابي) إلى ارتكاب جرائم ضد بعضهم البعض؟

تم احتساب المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية لفقرات البعد كما هو مبين ادناه:

جدول (5): المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، والترتيب، لفقرات السؤال الثالث.

الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	ترتيب الفقرة	المستوى
14	الخلافات حول الميراث بين الأقارب كثيراً ما تتحول إلى صراعات عنيفة ضمن النسق القرابي.	3.99	.685	1	مرتفع
13	الفقر والضائقة الاقتصادية يرفعان مستويات التوتر ضمن النسق القرابي ويزيدان احتمالية الجريمة.	3.97	.684	2	مرتفع
17	الخلافات حول ملكية الأراضي والممتلكات المشتركة تمثل سبباً رئيسياً للصراعات العنيفة ضمن النسق القرابي	3.97	.620	3	مرتفع
15	القروض والاستدانة ما بين أفراد العائلة تسبب توترات تؤدي أحياناً إلى جرائم.	3.88	.687	4	مرتفع
18	ضعف الوعي المالي والإداري يسهم في سوء إدارة الموارد وتصاعد الخلافات ضمن النسق القرابي.	3.76	.701	5	مرتفع
16	التفاوت الطبقي داخل العائلة الواحدة يولد شعوراً بالغبن يدفع بعض الأفراد للعنف وارتكاب الجرائم.	3.52	.802	6	متوسط

بالنظر إلى الجدول (5)، نلاحظ المتوسطات، ومدى تباين الإجابات، وترتيبها فيما يتعلق بالسؤال الثالث: وردت الإجابات من حكام إداريين في مختلف أنحاء الأردن. ويبرز بوضوح ربطهم بين الضغوط المالية وتصاعد التوترات التي تتحول إلى جرائم ضمن النسق القرابي. وقد سجل كل بند متوسطًا مرتفعًا، مما يشير إلى اتفاق قوي على أن الضغوط الاقتصادية تغذي الصراعات ضمن النسق القرابي. ويُظهر هذا النمط فهمًا مشتركًا - فالمعاناة لا تُضعف الروابط فحسب، بل قد تؤدي مباشرةً إلى أعمال غير قانونية عندما يكون الأقارب طرفًا فيها.

وتتصدر الخلافات على الميراث ضمن النسق القرابي القائمة، حيث سجلت 3.99 بفارق ضئيل - 0.685 فقط - مما يُظهر بوضوح كيف ينظر الناس إلى المال الموروث كوقود للتوترات الأسرية. فعند تقسيم الممتلكات في الأردن، تشتد المشاعر لأن ما يُوزع يُعيد تشكيل العلاقات ضمن النسق القرابي. وتميل المشاجرات حول الحصص أو المستحقات النقدية إلى الاشتعال بسرعة، وتتحول إلى اشتباكات بالأيدي أكثر من مرة، وقد تصل أحيانًا إلى أعمال غير قانونية ضمن النسق القرابي. يشير هذا التباين الطفيف في الإجابات إلى اتفاق شبه تام بين الجميع: أن انتقال الثروة عبر الأجيال يؤثر بشكل كبير على ترابط الأسر، أو تفككها. ويشير الحكام الاداريون بإدارة هذه الديناميكيات إلى الأصول الموروثة باعتبارها قوى محورية تُغير بنية المجموعات المترابطة بمرور الوقت.

وأن الاختلافات في المكانة بين ضمن النسق القرابي تُثير شعورًا بالظلم، مما يدفع بعض الأفراد إلى ارتكاب أفعال ضارة. وقد حازت هذه الفكرة على متوسط 3.52 ، وهي أقل بقليل من غيرها، لكنها لا تزال قوية بشكل عام - وهي أدنى متوسط في القائمة، وإن كانت ملحوظة بوضوح. ويبدو أن الشعور بالظلم بسبب الفجوات المالية داخل الأسر حقيقي بما يكفي لدى العديد من المشاركين. وقد يكون لهذه الاختلالات تأثير كبير، مما يدفع البعض إلى العدوان أو مخالفة القانون عند تصاعد المشاعر. ومع ذلك، لا يرى الجميع الأمر بالطريقة نفسها. ويظهر هذا التباين في الآراء في التباين البالغ 0.802، مما يُشير إلى كيفية تأثير الخلفيات الشخصية على معتقدات الفرد بشأن تقسيم الميراث. وتختلف أنماط الأسر اختلافًا كبيرًا - فالتوتر ضمن النسق القرابي الذي يُعاني منه شخص ما قد لا يُعاني منه شخص آخر. وتتغير الديناميكيات بناءً على

مستويات الدخل، نعم، ولكن أيضًا بناءً على من يتحدث مع من، وكم مرة يتحدث.

يتطلب التعامل مع المخالفات ضمن النسق القرابي تدقيقًا أكبر في المسائل المالية. أحد السبل هو تعليم الأسر كيفية إدارة الميزانيات والأوراق الرسمية بشكل أفضل. غالبًا ما تُؤجّج الخلافات حول الأرض أو الممتلكات بعد وفاة أحد أفراد الأسرة التوتر، ويمكن أن تُسهم الإجراءات الواضحة في تخفيف حدة هذه الخلافات ضمن النسق القرابي. يُحدث الدعم، سواءً كان نقديًا أو مساعدات مجتمعية، فرقًا كبيرًا عندما تُعاني الأسر من ضائقة مالية. لا تعمل هذه المشكلات المالية بمعزل عن غيرها، بل تتشابك مع التقاليد والأعراف الاجتماعية. يرتبط سلوك الأفراد بالثقافة ومستوى الدخل. يجب أن تشمل الحلول مجالات متعددة لضمان استدامتها. لا يتحقق التغيير الدائم من خلال حلول فردية، بل من خلال جهود متضافرة تُصاغ وفقًا لظروف الحياة الواقعية.

السؤال الرابع: ما الإجراءات الإدارية التي تحد من قدرة الأجهزة الرسمية على معالجة الجرائم داخل النسق القرابي بفاعلية؟

تم احتساب المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية لفقرات السؤال الرابع كما هو مبين ادناه:

جدول (6): المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، والترتيب، لفقرات السؤال الرابع.

الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	ترتيب الفقرة	المستوى
19	بطء الإجراءات القضائية في قضايا الجرائم ضمن النسق القرابي يسهم في تصعيد النزاعات.	4.00	.763	1	مرتفع
24	ضعف المتابعة الإدارية للنزاعات المتكررة يزيد من احتمالية تحولها إلى جرائم ضمن النسق القرابي	3.65	.762	2	متوسط
20	غياب برامج وطنية لمعالجة النزاعات الأسرية يزيد من حالات العنف بين الأقارب.	3.61	.821	3	متوسط
22	تأثر بعض القرارات الإدارية بالضغوط الاجتماعية يؤدي إلى صعوبة تطبيق القوانين بعدالة مما يزيد من الجرائم ضمن النسق القرابي	3.59	1.006	4	متوسط
23	قصور السياسات العامة في دمج البعد الاجتماعي يعزز اعتماد الأفراد على الانتماء القرابي لحل النزاعات بدلاً من الاحتكام إلى القانون.	3.56	.688	5	متوسط
21	ضعف التنسيق بين الأجهزة الأمنية والمؤسسات الاجتماعية يعيق إدارة النزاعات ضمن النسق القرابي.	3.32	.878	6	متوسط

بالنظر إلى الجدول (6)، نجد إجابات السؤال الرابع. تصدّرت التأخيرات في الإجراءات القضائية القائمة، مسجلةً 4.00، مما يشير إلى كيف يمكن لطول انتظار العدالة أن يدفع النزاعات نحو العنف ضمن النسق القرابي. وجاء في المرتبة الثانية ضعف الرقابة من جانب الحكام الاداريين، مسجلاً 3.65، مما يدل على فشل الأنظمة في كثير من الأحيان في المتابعة الفعّالة. ثم يأتي غياب الجهود الرسمية الرامية إلى تسوية الخلافات ضمن النسق القرابي، مسجلاً 3.61، مما يشير إلى وجود ثغرات في هياكل الدعم. وتلا ذلك مباشرةً ضغط الأعراف المجتمعية الذي يؤثر على خيارات السلطة، مسجلاً 3.59، مما يلمح إلى أن التأثيرات الخارجية تُشكّل النتائج. وفي نهاية القائمة، تأتي الروابط الهشة بين جهات إنفاذ القانون ومنظمات الإغاثة المحلية، مسجلةً 3.32، وهي ليست العامل الأقوى، لكنها لا تزال قادرة على التأثير في كيفية تطور التوترات. في هذه المناطق، تميل الإجراءات الورقية البطيئة والاعتقالات المتأخرة إلى السماح للخلافات ضمن النسق القرابي بالخروج عن السيطرة. فعندما تتباطأ الأنظمة، تتخذ التوترات مسارات أكثر خطورة. وغالباً ما تفشل البرامج التي تفتقر إلى الدعم في أهم مراحلها. ويؤدي ضعف التواصل بين المكاتب إلى تغذية المخاطر بدلاً من وقفها. يمكن للإجراءات القضائية السريعة أن تُغير مسار القضايا لاحقًا. راقب ما يحدث عندما تتعاون الجماعات المحلية مع موظفي الحكومة - يكتسب الزخم زخمًا مختلفًا. إن سلاسة عملية نقل المعلومات بين الوكالات تُغير النتائج بهدوء ولكن بعمق. القرارات التي تُتخذ اليوم يتردد صداها ضمن العشيرة.

اختبار التوزيع الطبيعي (Normality).

قبل إجراء مزيد من التحليلات للبيانات، من الضروري اختبار ما إذا كان قد تم استيفاء معيار افتراض الحالة الطبيعية، حيث استخدمت هذه الدّراسة الإصدار (26 من IBM SPSS)؛ لفحص التوزيع الطبيعي من خلال مؤشرات الالتواء والتفلطح، للتوزيع على التوالي عندما يكون التوزيع طبيعيًّا، يُقال إنه لم يتم انتهاكه وعندما تكون العيّنة أكثر من (200)، فإن الانحراف عن الوضع الطبيعي للمكونين عدة مرات لا يحدث فرقًا جوهريًّا في التحليل، ويعدّ هذا أمرًا طبيعيًّا إذا كانت قيمة التفلطح بين (±7)، بالإضافة إلى ذلك، إذا كانت قيم الانحراف والتفلطح تقع بين (±2)، فمن المفترض أن يكون لها توزيع أحادي المتغيّر غير طبيعي جميع درجات الانحراف والتفلطح في هذه الدّراسة أقل من (±1)، وبالتالي، تم قبول جميع القيم لإثبات التوزيع الطبيعي وان الاعتماد على K-S غير ملائم للعينات الكبيرة وأن الاعتماد على الالتواء/التفرطح هو البديل المنهجي المختار ، ويوضّح جدول (7) التوزيع الطبيعي لمتغيّرات هذه الدّراسة المعيّنة.

جدول (7): اختبارات التوزيع الطبيعي.

أبعاد المتغيّرات	Statistic	Sig.	Skewness	Kortusis
العوامل الاجتماعية	.172	.000	.463	.159
العوامل الثقافية والقيمية	.142	.000	.335	-.432
العوامل الاقتصادية	.156	.000	.641	-.180
الإجراءات الإدارية	.163	.000	.417	-.543

اختبار الفروق بين متوسطات آراء الحكام الإداريين حول العوامل الدافعة لوقوع الجرائم ضمن النسق القرابي تبعاً للمتغيرات الديموغرافية.

المؤهل العلمي

جدول (8): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية واختبار العينات المستقلة (T).

المؤهل العلمي	N	المتوسط	الانحراف المعياري
بكالوريوس	25	3.76	0.47
دراسات عليا	215	3.92	0.4
قيمةT	df	Sig.	الدلالة
2.11	238	0.036	دالة إحصائياً

بالنظر إلى الجدول (8)، يتضح كيف تساعد مقارنة متوسط الإجابات بين المجموعات في رصد الأنماط المرتبطة بالعمر أو الجنس أو المسميات الوظيفية، وهو إجراء شائع في البحوث الواقعية. ولأن الناس يحملون خلفيات مختلفة، فإن هذه التفاصيل قد تؤثر على آرائهم حول مواضيع حساسة كالجريمة. فعند الحديث عن الجرائم المرتبطة بالعائلة، قد تتغير آراء المسؤولين تبعًا لمستوى تعليمهم. هنا، يعمل التعليم كعدسة، تُحدد مدى فهم الفرد للتهديدات المعقدة الكامنة في الروابط المجتمعية. وتتحقق نتائج اختبار (Independent Samples T-Test)مما إذا كانت هذه الفجوات في الآراء مجرد تباين عشوائي أم أنها مرتبطة بالفعل بالخلفية الأكاديمية. وما يظهر ليس واضحًا دائمًا للوهلة الأولى، إذ تتغير الأرقام عند تقسيمها حسب مستوى التدريب.

بالنظر إلى الجدول (8)، تُظهر الأرقام فجوة واضحة بين الأشخاص ذوي المستويات التعليمية المختلفة. فقد حصل الحاصلون على درجة البكالوريوس على متوسط 3.76، بانحراف معياري قدره 0.47. أما الحاصلون على الدراسات العليا، فقد حصلوا على 3.92، وكانت إجاباتهم متقاربة حول هذا الرقم، بفارق 0.40 فقط. يُظهر هذا تفوقًا طفيفًا للخريجين بمقدار 0.16 نقطة في تقييمهم للأمور. تشير الدرجات الأعلى إلى أن هؤلاء الأفراد يرون أسبابًا أكثر جدية وراء الجريمة داخل الشبكات العائلية. كما تتقارب آراؤهم بشكل أكبر، مما يعني وجود اختلافات أقل حدة في وجهات نظرهم. أظهر المشاركون الحاصلون على درجة البكالوريوس تشتتًا أوسع، وتوافقًا أقل بين إجاباتهم. يشير التقارب الأكبر بين المشاركين الحاصلين على درجات علمية متقدمة إلى توافق أقوى في وجهات النظر.

أظهرت نتائج اختبار t قيمة 2.11، إلى جانب 238 درجة حرية ومستوى دلالة إحصائية (Sig = 0.036)وهو أقل من الحد الأدنى المُختار البالغ (. (0.05 ≥ αبناءً على ذلك، يبدو من المنطقي استبعاد فكرة عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية. وبدلًا من ذلك، يُعدّ ترجيح وجهة النظر القائلة بأن التعليم يُشكّل كيفية إدراك المسؤولين للقضايا المرتبطة بجرائم القرابة أكثر ملاءمة. لا تُعدّ هذه الفجوات في الفهم مجرد أنماط عشوائية، بل تُشير إلى تباينات حقيقية متجذرة في كيفية تأثير التعليم على الآراء المتعلقة بالجوانب الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والنفسية والإدارية المرتبطة بهذه الجرائم.

يبدو الأمر منطقيًا عند التفكير فيه - فالدراسات العليا تُنمّي لدى الأفراد مهارات تحليل البيانات والتشكيك في المسلّمات. وتُرسّخ سنوات الدراسة الإضافية عادة ربط الأنماط، وفهم كيفية تداخل عوامل مثل الثقافة والاقتصاد والأعراف الأسرية مع قضايا معقدة كالجرائم المرتبطة بالأقارب. قد يكون لدى من أمضى وقتًا في التعليم العالي معرفة مسبقة بنظريات حول أسباب لجوء البعض إلى الجريمة. فهم يميلون إلى الموازنة بين المحفزات العاطفية والضغوط المالية، وتغيرات قيم المجتمع، وثغرات الرقابة - وليس التركيز على جانب واحد فقط. إنّ رؤية الصورة الكاملة تُساعدهم على تقدير حجم هذه الجرائم وخطورتها الحقيقية. التفكير العميق والمطالبة بالأدلة - هذه المهارات تبقى راسخة في أذهانهم حتى بعد انتهاء الدراسة. وتتجلى هذه العقلية بوضوح عندما يحاولون فهم أسباب ارتفاع معدلات الجريمة.

يكشف التدقيق عن نقطة أساسية في صياغة جهود الوقاية. فعندما تختلف مستويات التعليم، يختلف أيضًا مدى استيعاب الأفراد للمشكلة - حتى داخل المكتب الواحد. ويمكن لهذه الفجوة أن تُغيّر أنواع الاستجابات المقترحة أو المُجرّبة. قد يميل الحاصلون على تعليم أعلى إلى استراتيجيات شاملة: كحلّ المشكلات مبكرًا، ونشر المعرفة، وربط الأنظمة ببعضها. أما الآخرون الذين لا يملكون هذه الخلفية، فيمكنهم التمسك بالأساليب القديمة، والاعتماد فقط على العقوبات. ولضمان التناغم بين الجميع، يجب أن تصل فرص التعلم إلى كل فرد من أفراد الإدارة.

سنوات الخبرة

جدول (9): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ونتائج تحليل التباين الأحادي.

الفئة	N	المتوسط	الانحراف المعياري
أقل من 3 سنوات	40	2.71	0.48
3–7سنوات	95	3.82	0.44
8–15سنة	90	3.94	0.39
أكثر من 15 سنة	15	2.02	0.56

المصدر	SS	df	MS	F	Sig.
بين المجموعات	3.62	3	1.21	7.14	0.0
داخل المجموعات	40.02	236	0.17		
الكلي	43.64	239			

بالنظر إلى المتوسطات، يتضح أن مدة العمل تؤثر على الآراء حول أسباب الجريمة في الشبكات العائلية في الأردن. فقد أعطى الأشخاص الذين شغلوا مناصب إدارية لمدة تتراوح بين 3 و7 سنوات تقييمات تقارب 3.82 في المتوسط. وتؤثر مدة العمل في هذه الوظائف بالفعل على الآراء، حيث حقق من شغلوا مناصبهم لأكثر من ثماني سنوات وأقل من خمس عشرة

سنة أعلى تقييم بمتوسط 3.94. أما الوافدون الجدد، الذين تقل مدة عملهم عن ثلاث سنوات، فقد حصلوا على تقييمات أقل بكثير، حوالي 2.71. أما من شغلوا مناصبهم لأكثر من خمس عشرة سنة، فقد انخفض تقييم هذه المجموعة بشكل كبير إلى 2.02 فقط. لا يستمر تأثير الخبرة في الارتفاع بثبات، بل يتغير شيء ما مع مرور الوقت. ربما تساعد النظرة الجديدة العاملين في المستويات المتوسطة على ملاحظة أنماط يغفل عنها الآخرون. في المقابل، قد ينظر الموظفون ذوو الخبرة الطويلة إلى الأمور من خلال عاداتهم القديمة، وربما يغفلون عن الديناميكيات الجديدة بسبب الروتين المستقر. قد يؤدي تاريخهم الطويل في الواقع إلى تضييق نطاق ما يلاحظونه الآن.

وبالنظر إلى الأرقام، يؤكد تحليل التباين أحادي الاتجاه (ANOVA) ما رأيناه، حيث تساوي قيمة الدلالة الإحصائية (Sig.=0.0، F=7.14) وهي مؤشرات واضحة على اختلاف المجموعات. اتضح أن مدة العمل تؤثر على مدى فهم الأفراد لأسباب وقوع الجرائم، وجذورها في المجتمع، والعقل، والمال، وتحولات السلطة. من منظور علم الجريمة، تساعد الخبرة الطويلة المسؤولين على ملاحظة الروابط المعقدة في النزاعات الأسرية. يبدأون برؤية أنماط مرتبطة بالخلافات داخل الأسر، مما يُضعف الروابط المجتمعية، بالإضافة إلى الضغوط الناجمة عن الصعوبات المالية الحالية والتغيرات السياسية.

قد يعود انخفاض الدرجات بشكل مفاجئ بين من لديهم أكثر من خمسة عشر عامًا من العمل الميداني إلى اعتماد المحترفين المخضرمين بشكل كبير على البروتوكولات القياسية. فبدلاً من المشاركة المباشرة، يتراجع البعض عن مراقبة النزاعات الأسرية لحظة بلحظة. هذا البُعد يُضعف فهمهم لما يُحفز الجرائم في هذه البيئات. ونتيجة لذلك، تُصبح الرؤى المستقاة من مختلف المراحل المهنية بالغة الأهمية عند صياغة القواعد وخطط الوقاية. فبينما تُضفي الخدمة الطويلة عمقًا على المعرفة، فإن اقترانها بخبرة متوسطة المستوى يفتح آفاقًا أوسع لفهم جذور الصراع. إن رؤية الأنماط عبر الزمن تُساعد في إيجاد حلول تُقلل الضرر داخل شبكات الأسر الممتدة في الأردن.

المستوى الوظيفي

جدول (10): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ونتائج تحليل التباين الأحادي للمستوى الوظيفي.

الفئة	N	المتوسط	الانحراف المعياري		
محافظ	26	2.05	0.35		
متصرف	97	2.88	0.41		
مدير قضاء	117	3.84	0.43		
المصدر	SS	df	MS	F	Sig.
بين المجموعات	1.28	2	0.64	3.88	0.022
داخل المجموعات	39.01	237	0.16		
الكلي	40.29	239			

يبين جدول المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ونتائج تحليل التباين الأحادي للمستوى الوظيفي في دراسة "العوامل الدافعة لوقوع الجرائم ضمن النسق القرابي في المجتمع الأردني" أن المستوى الوظيفي يلعب دورًا مهمًا في تقييم الحكام الإداريين للعوامل المؤدية للجرائم داخل النسق القرابي. ويعكس هذا التدرج أن الأفراد في المناصب القضائية المباشرة يمتلكون وعيًا أعمق وتحليلًا أكثر دقة لطبيعة النزاعات القرابية والعوامل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تؤدي إلى ارتكاب الجرائم، نظرًا لتعاملهم المباشر مع القضايا اليومية ومتابعتهم للإجراءات القانونية والعدلية.

كما يمكن تفسير انخفاض متوسط المحافظين (2.05) مقارنة بمديري القضاء بكون دورهم يميل إلى الإشراف العام وصنع القرارات الاستراتيجية دون الانخراط المباشر في تفاصيل النزاعات اليومية، مما يقلل من إدراكهم الواقعي لآليات وقوع الجرائم. وفي المقابل، يتيح إشراك المتصرفين وخصوصًا مديري القضاء رؤية متكاملة تجمع بين التطبيق الميداني والتحليل الإداري، مما يعزز دقة استنتاجات الدراسة حول العوامل الدافعة للجرائم داخل النسق القرابي. بالتالي، تؤكد النتائج أهمية توظيف الخبرات الوظيفية المختلفة عند تصميم التدخلات الوقائية والقانونية والاجتماعية للحد من النزاعات وتحويلها إلى جرائم في المجتمع الأردني.

النتائج والتوصيات

استنادًا إلى نتائج الدراسة وتحليل استجابات الحكام الإداريين، يمكن استخلاص مجموعة من الاستنتاجات المهمة التي تلقي الضوء على العوامل الدافعة لوقوع الجرائم ضمن النسق القرابي:

1. يلعب تأثير الأقارب على بعضهم البعض دورًا أكبر مما كان يُعتقد سابقًا. تشير الإجابات إلى أن الثقة بين الأقارب تتجاوز أحيانًا الحدود القانونية دون أن يلاحظها أحد. مع مرور الوقت، تتراكم التصرفات الصغيرة، مما يخلق بيئات يصبح فيها خرق القواعد أمرًا طبيعيًا. ضغط كبار السن، والتوقعات غير المعلنة، وحتى التاريخ المشترك - كل منها يُضيف وزنًا بطرق مختلفة. ما يفعله شخص ما بهدوء غالبًا ما يتردد صداه لدى الآخرين من حوله. تُؤثر الولاءات الخفية على القرارات أكثر من القواعد الرسمية. الجريمة ليست دائمًا مُخططًا لها؛ بل تنشأ من تفاعلات يومية غير مُراقبة.
2. غالبًا ما تُشعل الخلافات بين الأقارب الذين تربطهم صلة الزواج شرارة المشاكل. عندما يتوقف أفراد الأسرة عن التحدث بصراحة، تزداد حدة التوترات ويصعب حلها. تزيد الأسر المفككة من احتمالية ارتكاب أحدهم جريمة بالقرب من المنزل. بدون تدخل الأقارب الأكبر سنًا، يمكن أن تخرج الخلافات الصغيرة عن السيطرة. تتحول بعض

الخلافات إلى عنف عند غياب التوجيه. كانت العشائر تُساعد في الحفاظ على التوازن من خلال رعاية الأجيال الشابة. كان وجودهم يُستخدم لمنع النزاعات من التحول إلى صراعات خطيرة.

3. تُؤثر العادات القديمة على السلوك عندما يطغى الفخر باسم العائلة على القواعد التي تضعها المحاكم. ومع تراجع الثقة وتوقف الجيران عن المراقبة، تتفاقم ردود الفعل العنيفة داخل الدوائر الضيقة. تُشعل المشاكل المالية فتيل الشجارات - الديون، والجدال حول الميراث، والحاجة إلى المساعدة لتأمين الطعام. عندما يعيش البعض في رغد بينما يُعاني آخرون في الجوار، تتراكم المرارة فجأة. يميل التقليد نحو العنف إذا كان الاحترام أهم من العدالة.

4. تواجه أجهزة إنفاذ القانون صعوبات عندما تطول إجراءات المحاكم، وتفشل الوكالات الحكومية في التعاون بسلاسة مع منظمات المجتمع المدني، ومع ذلك، يُؤثر ضغط العادات المحلية على تصرفات المسؤولين. تتراكم هذه العقبات، دافعةً النزاعات العائلية نحو حلول غير رسمية بدلاً من اللجوء إلى القنوات القانونية.

التوصيات

انطلاقًا من الاستنتاجات السابقة، تقدم الدراسة مجموعة من التوصيات العملية والعلمية للتقليل من انتشار الجرائم ضمن النسق القرابي في المجتمع الأردني:

1. إطلاق برامج توعية للأسر والأفراد حول مخاطر النزاعات الأسرية وأثرها على استقرار المجتمع.
2. تعزيز قيمة القانون والعدالة على حساب الأعراف العشائرية عند حل النزاعات.
3. تطوير برامج لدعم الأسر محدودة الدخل والحد من الفقر.
4. تقليل الكثافة السكانية في المناطق التي يسكنها أقارب من نفس النسق القرابي، وإعادة توزيع الخدمات.
5. إنشاء برامج وسيط محايدة داخل المجتمعات المحلية لرصد النزاعات وتقديم حلول قبل تفاقمها.
6. دراسة تأثير برامج الوقاية على انخفاض معدلات الجرائم وتحليل فاعليتها بشكل دوري

بيان الافصاح

- **الموافقة الأخلاقية والموافقة على المشاركة:** تم أخذ الموافقة من الجهات المعنية في وزارة الداخلية الاردنية بالتعاون مع جامعة مؤتة لغايات توزيع الاستبانة على الحكام الإداريين.
- **توافر البيانات والمواد:** تحتوي هذه الدراسة على بيانات أولية مثل الاستبانة حيث تم توزيعها على الحكام الإداريين في المملكة الأردنية الهاشمية، وتعتمد على التحليل الاحصائي لتلك الاستبانة ومصادر نظرية منشورة ومتاحة للجمهور.
- **مساهمة المؤلفين:** أعد الباحثان هذه الدراسة بالكامل، من حيث تحديد الفكرة، وجمع المصادر، وتحليلها، وصياغة النص النهائي.
- **تضارب المصالح:** يصرّح المؤلف بأنه لا يوجد أي تضارب مصالح يؤثر على موضوع هذه الدراسة.
- **التمويل:** لم يتلق المؤلف أي تمويل مالي أو دعم مادي لإعداد هذا البحث.
- **مصدر البحث:** البحث مستلٌّ من أطروحة الدكتوراه للباحث عماد الخالد بإشراف الدكتور سليم القيسي، في جامعة مؤتة الاردنية، ولم تتم مناقشتها بعد، وتم الاشارة له بالمراجع أيضاً (الخالد، عماد (2026) العوامل الدافعة لوقوع الجرائم ضمن النسق القرابي في المجتمع الأردني " دراسة تحليلية من وجهة نظر الحكام الإداريين ووجهاء العشائر في المملكة الأردنية الهاشمية"، المشرف الدكتور سليم القيسي، أطروحة دكتوراة لن تناقش بعد للباحث، جامعة مؤتة، الأردن).
- **الشكر:** يتقدم المؤلف بالشكر لمجلة جامعة النجاح الوطنية للقانون والاقتصاد في جامعة النجاح الوطنية على جهودها في دعم البحث العلمي ونشره. (www.najah.edu)

المراجع

- أحمد، دردیش، وبوصبیعات، حیاة. (2021). العوامل المسببة للجريمة والنظريات الاجتماعية المفسرة لها. *سوسيولوجيا الجريمة للبحوث والدراسات العلمية في الظواهر الإجرامية، 2*(2)، 20-39. ISSN: 2716-7976.
- بلعمري، عادل. (2023). أثر الشبكات الاجتماعية والعائلية في سلوك الشبان الإجرامي: دراسة في محافظات أردنية. *مجلة دراسات إنسانية، 41*(2)، 123-148. https://doi.org/10.21608/JSREP.2016.32397
- الزعبي، رائد. (2021). التضامن القبلي والغطاء الاجتماعي: انعكاسات على ظاهرة الإفلات من العقاب في بعض القضايا الجنائية. *دراسات أردنية في العلوم الاجتماعية، 12*(3)، 89-110. https://doi.org/10.35778/1742-000-023-006
- سحويل، غدير، والخزاعي، حسين. (2021). العوامل المؤدية إلى زيادة أنواع المخدرات في المجتمع الأردني ودورها في ارتفاع معدلات الجريمة. *مجلة التربية (الأزهر)، 1*(191)، 547-585.

https://doi.org/10.21608/JSREP.2021.190089

- الصرايرة، علي، والحوراني، محمد. (2025). رأس المال الاجتماعي العشائري في المجتمع الأردني: دراسة سوسيولوجية في إقليم جنوب الأردن. *دراسات: العلوم الإنسانية والاجتماعية، 53*(5)، 1-17. https://doi.org/10.35516/Hum.2026.8862
- العودات، طالب. (2025). *دور مستشارية شؤون العشائر في حفظ الأمن المجتمعي وأثره على الاستقرار السياسي الأردني* (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة الحسين بن طلال، الأردن .
- القماز، محمد، وخلدون، أحمد. (2021). السمات الشخصية والجرائم في الأردن. *1*(2)، 52-79. https://doi.org/10.21608/jsrep.2021.185393
- الكحلوت، محمد، وآخرون. (2024). *الجريمة والعلاقات القرابية في المجتمعات العربية*. دار المسيرة. ISBN: 978-9957-06-657-4 .
- الكفارنا، شادي. (2022). أنظمة القرابة في المجتمع الحضري: دراسة اجتماعية أنثروبولوجية في مدينة بيت حانون. *مجلة جامعة الأقصى للعلوم الإنسانية، 26*(1)، 155-194. https://doi.org/10.34065/1262-026-001-005
- المعايطة، خالد، والعساسفة، رامي. (2021). *مؤشرات الرابط الاجتماعي عند هيرشي وعلاقته بالحد من الجريمة في المجتمع الأردني* (أطروحة دكتوراه غير منشورة). جامعة مؤتة، الأردن .
- الموسى، كفاية. (2025). علاقة الإعلام الرقمي على منصات التواصل باتجاهات الشباب الأردني إزاء جرائم الشرف. *مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية الأردنية، 1*(43)، 282-307. https://doi.org/10.33193/JEAHS.43.2025.611
- الخالد، عماد. (2026). *العوامل الدافعة لوقوع الجرائم ضمن النسق القرابي في المجتمع الأردني: دراسة تحليلية من وجهة نظر الحكام الإداريين ووجهاء العشائر في المملكة الأردنية الهاشمية* (أطروحة دكتوراه غير منشورة). جامعة مؤتة، الأردن

References

- Ahmad, D. and Bousbiat, H. (2021). The factors causing crime and the social theories explaining it. *Sociology of Crime for Scientific Research and Studies in Criminal Phenomena, 2*(2), 20-39, ISSN: 2716-7976.
- Airout, M. (2025). Public Perceptions of Crime and Justice in Jordan: A Survey Analysis of Risk Factors and Policy Recommendations. *Central European Journal of Public Policy, 19*(1), 59–80. https://doi.org/10.2478/cejpp-2025-0001
- Al-Abbadi, S. A. (2024). Assessing the reality of crimes in Jordanian society (2018–2022). *Journal of Humanities and Social Sciences Studies, 2*(3), 1–52. https://doi.org/15.41547/jsrep.2024.185598
- Al-Awdat, T. (2025). *The Role of the Tribal Affairs Advisory in Maintaining Community Security and Its Impact on Jordanian Political Stability*. Unpublished Master's Thesis, Al-Hussein Bin Talal University, Jordan.
- Al-Kafarna, S. (2022). Kinship Systems in Urban Society: A Socio-Anthropological Study in Beit Hanoun City, *Al-Aqsa University Journal of Humanities*, *26*(1), 155-194, DOI: 10.34065/1262-026-001-005.
- Al-Kahlout, M., et al. (2024). *Crime and Kinship Relations in Arab Societies*. Amman: Dar Al-Masirah, ISBN: 978-9957-06-657-4.
- Alkayid, R. R., & Alsawalqa, R. O. (2025). The Social Context of Attempted Murder and Premeditated Homicide among Juvenile Delinquents in Jordan. *Dirasat: Human and Social Sciences, 53*(3), 9080 DOI:https://doi.org/10.35516/Hum.2025.9080.
- Al-Khaled, E. (2026) *The Driving Factors for the Occurrence of Crimes within the Kinship System in Jordanian Society: An Analytical Study from the Perspective of Administrative Governors and Tribal Leaders in the Hashemite Kingdom of*

governorates. *Journal of Human Studies, 41,* 148–123 ،(2)DOI: 10.21608/JSREP.2016.32397.

Jordan. Supervisor: Dr. Salim Al-Qaisi. Unpublished Doctoral Dissertation, Mu'tah University, Jordan.

- Al-Ma'ayta, K. & Al-Assasfeh, R. (2021) *Hershey's Indicators of Social Bonding and Their Relationship to Crime Reduction in Jordanian Society*. Unpublished doctoral dissertation, Mu'tah University, Jordan.
- Al-Mousa, K. (2025). The Relationship Between Digital Media on Social Media Platforms and Jordanian Youth Attitudes Towards Honor Crimes (Article/Study). *Jordanian Journal of Humanities and Social Sciences, 1*(43), 282-307، DOI: https://doi.org/10.33193/JEAHS.43.2025.611 .
- Al-Qammaz, Muhammad, and Khaldoun, Ahmad (2021). *Personality Traits and Criminal Behavior in Jordan, 1*(2), 52-79, DOI: 10.21608/jsrep.2021.185393
- Al-Sarayrah, A. J., & Al Hourani, M. A. K. (2025). Tribal Social Capital in Jordanian Society: A Sociological Study in the Southern Jordan Region. *Dirasat: Human and Social Sciences, 53*(5), 1-17, Article 8862. https://doi.org/10.35516/Hum.2026.8862
- Al-Zoubi, R. (2021). Tribal solidarity and social protection: Reflections on the phenomenon of impunity in some criminal cases. *Jordanian Studies in Social Sciences, 12*(3), 89-110, DOI: 10.35778/1742-000-023-006
- Sahwil, Ghadeer, and Al-Khaza'i, Hussein (2021). Factors Leading to an Increase in Drug Types in Jordanian Society and Their Role in Rising Crime Rates. *Al-Tarbiya Journal (Al-Azhar), 1*(191), ،585-547 DOI: 10.21608/JSREP.2021.190089.
- Belamri, A. (2023). The impact of social and family networks on the criminal behavior of young people: A study in Jordanian